INPPLC
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
Instance Nationale de la Probité de la Prévention et de la Lutte contre la Corruption

المملكـة المغربيـة
Royaume du Maroc

بيان المملكة المغربية

الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة محاربة الفساد

من 2 إلى 4 يونيو 2021

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة

تتشرف المملكة المغربية بالمشاركة في أشغال هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، الأولى من نوعها في تاريخ منظمة الأمم المتحدة حول موضوع على درجة كبيرة من الأهمية : موضوع مكافحة الفساد.

ادراكا منها لحجم استشعار المنتظم الدولي للتطور الكمي والنوعي لآفة الفساد ولخطورة الاضرار الناتجة عنها، فإن المملكة المغربية مقتنعة بأن هذه الدورة الاستثنائية فرصة لتجديد وتأكيد الالتزام الدولي بمواجهة ظاهرة الفساد وبضرورة التعبئة الجماعية لذلك دولا ومنظمات دولية ومواطنين ومجتمعا مدنيا.

وأجدها فرصة للإشارة إلى أن بلادنا، في إطار انخراطها في الدينامية الدولية لمحاربة الفساد، ومنذ مصادقتها على الاتفاقية الاممية لمكافحة الفساد، اعتمدت مجموعة من السياسات والتدابير في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته، والتي واكبت مختلف الإصلاحات المهيكلة لتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية بغاية تعزيز الثقة في الإدارة والمؤسسات وحماية المستثمرين وتحسين مناخ الأعمال.

لقد تعززت كل هذه الإصلاحات بالمكتسبات القانونية والمؤسساتية التي تم تحقيقها بإرادة ملكية سامية وبفضل المراجعة الدستورية لسنة 2011. ومن بين هذه المكتسبات، تعزيز مبدأ الفصل بين السلط، الذي توج باستقلال السلطة القضائية والنيابة العامة عن السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، ودسترة وتقوية أدوار هيئات الحكامة والرقابة العليا.

:ما تم إصدار، مؤخرا، القانون الجديد المحدث للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها باعتبارها هيئة دستورية مستقلة، تتوفر على كافة الضمانات والمقومات اللازمة للنهوض بمهامها على الوجه الأمثل، والاضطلاع بدورها المحوري

داخل الصرح المؤسساتي في إطار الانسجام والتكامل والتعبئة الجماعية والمسؤولة، الكفيلة بتحقيق النقلة النوعية المتوخاة من هذه الحقبة الجديدة في مكافحة الفساد بالمملكة المغربية. حيث يُعْهَدُ بموجب هذا القانون إلى الهيئة بمسؤوليات وصلاحيات واسعة سواء على مستوى تقديم التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال منع ومكافحة الفساد، أو على مستوى الاشراف والاقتراح والتنسيق وضمان تتبع التنفيذ في مجال التوعية والوقاية ومحاربة الفساد، وكذا على مستوى تكليف الهيئة بمهام تلقي الشكايات والتبليغات والبحث والتحري بشأنها والتصدي التلقائي لكل أفعال الفساد التي قد تصل إلى علمها، وذلك بانسجام تام مع مختلف المعايير التي حددتها الاتفاقيات المصادق عليها من طرف المملكة.

السيد الرئيس
حضرات السيدات والسادة

منذ اعتماد الجمعية العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وبعد مرور حوالي عقدين من الزمن على الشروع في تنفيذها، من المؤكد أن الوقاية من الفساد ومحاربته سجل تقدما ملموسا على عدة مستويات، سواء فيما يتعلق بملاءمة المنظومات الوطنية التشريعية والمؤسساتية والإجرائية أو فيما يخص تطوير مراكمة المعرفة بشأن الفساد، وكذا فيما يتعلق ببناء الثقة وإرساء دعامات التعاون بين الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، وتعزيز القدرات والتكوين و تقديم المساعدة التقنية.

إلا أنه وعلى الرغم من كل النجاحات ، فإن بلوغ أهداف مكافحة الفساد كما حددته هذه الاتفاقية الأممية وغيرها من الاتفاقيات الإقليمية لم يتحقق بعد بالمستوى المطلوب، حيث تُؤَكِدُ مجموعة من الدراسات والتقارير الدولية، أن هذه الظاهرة اصبحت أكثر تفشيا وتعقيدا، وتأثيرها اكثر ضخامة وحدة على اقتصاد

الدول بحكم اختراق المفسدين لكل ثغرات أَنْظِمَة التدبير العمومي واستغلال الإمكانيات الهائلة التي يتيحها النمو التكنولوجي وتطور الآليات والشبكات المالية العالمية، وتداخل مصالح وطرق عمل هؤلاء المفسدين، مما يقتضي ويستدعي مواصلة الجهود، سيما في ظل وضع وظروف استثنائية يعرفها العالم جَراءَ انتشار جائحة كوفيد 19، وما ترتب عنها من أضرار اقتصادية واجتماعية هزت توازنات الدول وأصبحت تمثل أكبر تحدي يواجهه العالم منذ أزيد من قرن.

وفي هذا الإطار، فإننا في المملكة المغربية نعتقد بأن مواصلة هذه الجهود يتعين أن تنصب على توطيد الموقف الدولي اتجاه مكافحة الفساد من خلال إبراز طابع الأولوية التي يكتسيها، بما يمثله من تهديد لأداء المؤسسات ، والمس بحقوق الإنسان، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز انخراط مختلف الدول في تنفيذ المبادئ الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاقرار بأن مكافحة الفساد لا يمكن أن تأخذ منحى تنازليا، دون انخراط وتعبئة وتعاون جميع الدول ، مع المشاركة النشطة لجميع مكونات المجتمع، سواء من القطاع العام أو من عالم السياسة أو القطاع الخاص ووسائل الإعلام والمجتمع المدني.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

من المنتظر أن تفضي أعمال هذه الدورة الاستثنائية والمخصصة لمكافحة الفساد إلى اعتماد إعلان سياسي توافقي وعملي ومتوازن، لذلك فإننا مقتنعون تمامًا بأن هذه الدورة الاستثنائية، فرصة سانحة لتوحيد الرؤى لدى الدول لمواجهة مشكل الفساد العالمي، وفرصة لاتخاذ إجراءات فعالة وناجعة لاستئصال هذه الآفة وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد، على الانخراط الفعال في أهدافه الرئيسية خاصة فيما يخص:

- تجديد تأكيد التزام المجتمع الدولي الذي لا رجعة فيه، بالوقاية ومكافحة ظاهرة الفساد من خلال الجمعية العامة كمحفل عالمي، وتكريس الالتزام السياسي للدول في شأن مكافحة الفساد، بوضع إطار جديد ومُبْتَكَر للعمل والتعاون بين الدول الأطراف على جميع المستويات وعبر مختلف القنوات ؛
- تعزيز انخراط الدول الأطراف في الجمعية العامة في المبادئ الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ ومختلف القرارات الصادرة عن مؤتمرات الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، وأذكر هنا على الخصوص، إعلان مراكش بشأن الوقاية من الفساد الصادر عن الدورة الرابعة التي انعقدت بالمغرب والذي أكدته مختلف الدورات اللاحقة.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

ختاما ومع تأكيدنا على أهمية الإعلان وتثميننا لمضامينه الكفيلة بإعطاء نَفَس جديد لجهود محاربة الفساد، نعتقد جازمين أن تحقيق نتائج مهمة وملموسة في هذا المجال يظل رهينا باعتماد مقاربة استراتيجية وشاملة ومتعدد ة الأبعاد، تجمع بين التوعية والتربية والوقاية والزجر، مع دعم وتعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة وكذا المشاركة النشطة لجميع مكونات المجتمع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.